

## جدل جزائري بشأن فتح الأبواب لشركات الطاقة مخاوف من تبيد السلطات المؤقتة لثروات النفط والغاز

اتسع الجدل في الأوساط الاقتصادية والشعبية بشأن خطط الحكومة لفتح أبواب صناعة النفط والغاز أمام الشركات الأجنبية لتخفيف الأزمات الاقتصادية، في تحول كبير عن السياسات المركزية التي اعتمدها منذ عقود طويلة.

صابر بليدي

بالمشروع الجديد إلى جانب قانون آخر لمراجعة برامج الدعم الاجتماعي، لتدخل حينئذ التنفيذ بالتزامن مع رفع الدعم عن المشتقات النفطية.

ويحذر البعض من وتيرة تطبيق الإصلاحات وخطورة إقدام السلطة الانتقالية على استقراض الشارع المنتفض ضدها بإجراءات تزيد من مناعب المستهلك وتوسع دائرة الفقر في البلاد.

وكان من المقرر عرض قانون المحروقات الجديد في العام الماضي، لكنه تعطل مرارا بسبب التوتر السياسي، وتصادم وتيرة الحراك الشعبي والتشكيك في صلاحيات المؤسسات المؤقتة في اتخاذ قرارات مصيرية. ويقول مراقبون إن مشروع القانون الجديد لا يختلف عن مسودة قانون جرى إعداده من قبل المدير السابق لمجموعة سوناطراك النفطية المملوكة للدولة عبدالمؤمن ولد قدور، الفاز إلى الولايات المتحدة، بمساعدة أحد مكاتب الدراسات الأميركية. وتراهن الحكومة على تعويض الحوافز الكبيرة المقدمة للشركات الأجنبية، من خلال تسريع وتيرة الاستثمار والاستغلال والتوجه نحو الغاز الصخري خيار حتمي لإنقاذ البلاد من الإفلاس.

وتشير البيانات إلى أن الجزائر في حاجة لسعر 115 دولارا للبرميل الواحد من أجل تحقيق توازنها المالي، وبما أن الرقم مستحيل في ظل المعطيات السائدة فإنها تريد تعويض ذلك برفع قياسي للإنتاج. ومن بين الضمانات التي يقدمها مشروع القانون الجديد للمستثمرين الأجانب، تمديد امتيازات استغلال الحقول النفطية والغازية للأجانب إلى 32 عاما بعدما كانت 12 عاما.

### الجزائر تعزز رفع الدعم الحكومي لأسعار الطاقة والكهرباء وإخضاعها للتسعيرة الدولية

وحددت فترة استغلال حقول الغاز الصخري بمدة 35 عاما، وتمديد مهلة تراخيص البحث والاستكشاف للنفط للغاز للأجانب إلى 9 سنوات بعدما كانت عامين فقط، فضلا عن إمكانية منح الصفقات بالتراضي، ما يشير إلى إمكانية استحوذ شركات عالمية معيئة على النشاط، تكون حصة الأسد فيها للاميركيين والفرنسيين. وتبقى القاعدة الساقطة التي تنحى حصة الأغلبية للدولة، إحدى النقاط المثيرة للجدل في مشروع الحكومة، حيث يشير مشروع قانون الموازنة لعام 2020 إلى التنازل عنها في "القطاعات غير الاستراتيجية" فقط.

لكن التحدي يكمن في إصرار عمالقة صناعة الطاقة تخفيف قيود نسبة ملكية الأجانب في المشاريع الجديدة، والتي منعت في الماضي من توسيع دورها في السوق المحلية.

وتشير مسودة القانون إلى تقليص مهلة قانون "الشفعة" الذي كانت تستخدمه الحكومة، لمنع بعض عمليات التنازل والبيع في أصول واستثمارات الشركات الأجنبية، من عام إلى شهرين فقط، وهو توقيت يعطيها متنسعا من الوقت ويبيد القطاع العام عن التدخل، خاصة في ظل الظروف المالية الصعبة التي تعيشها البلاد.



توقفت حرج لتمير قوانين استراتيجة

## لبنان يواجه خطر انحدار قيمة الليرة ثمن باهظ لمواصلة الدفاع عن ربط الليرة بالدولار



الدولار سيد الشارع اللبناني

لبنان يملك الأدوات اللازمة للحفاظ على الاستقرار النقدي، وأنه يملك احتياطات كافية بالعملات الأجنبية تمكنه من ردع المضاربات والتدخل في سوق الصرف للحفاظ على سعر صرف الليرة.

86

### مليار دولار حجم الدين العام اللبناني وهو يعادل 150 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد

وتشير البيانات الرسمية إلى أن حجم احتياطات البنك المركزي بلغت نحو 38.5 مليار دولار نهاية سبتمبر الماضي، بزيادة مليارين عن مستويات يونيو، وهو ما يعادل تقريبا أربعة أضعاف احتياطات البلاد في عام 2005.

ويرى مروان بركات كبير الاقتصاديين في بنك عودة أن من بين المؤثرات الإيجابية الأخرى، أن الودائع المصرفية، التي تسمح لمصرف لبنان بتجديد احتياطياته بالعملات الأجنبية، ارتفعت خلال ثلاثة أشهر متتالية بين يونيو وأغسطس الماضيين. لكن مراقبين آخرين يقولون إن ذلك ليس كافيا لتجديد جميع أسباب القلق. وتقول نهدية غوبتا من ستاندارد أند بورز التي تتابع الوضع المالي اللبناني عن كثب، إن نمو الودائع المصرفية واحتياطي مصرف لبنان من العملات الأجنبية "مرتبط بإجراءات مالية أقدم عليها المصرف المركزي قد لا تدوم نتائجها".

البطالة، وتراجع تحويلات المغتربين والاستثمارات الخارجية، وتراكم الديون التي بلغت نحو 86 مليار دولار، أي ما يعادل 150 في المئة من إجمالي الناتج المحلي، وهو من أعلى المعدلات في العالم.

وتعهد لبنان العام الماضي بإجراء إصلاحات هيكلية وخفض العجز في الموازنة العامة، مقابل حصوله على مساعدات وقروض بقيمة 11.6 مليار دولار أقرها مؤتمر "سيدرا" الدولي الذي عقد في باريس. لكن تأخر الحكومة في الإيفاء بتعهداتها عرقل حصولها على المال.

وحذرت وكالة "موديز" من أنها قد تخفض التصنيف الائتماني للبنان خلال الأشهر الثلاثة المقبلة "إذا لم يتطور مسار الأمور باتجاه إيجابي" بعدما خفضت مطلع العام تصنيفها الائتماني لديون لبنان طويلة الأجل إلى "سي.أي.اي 1".

كما خفضت وكالة فيتش في أغسطس تصنيف لبنان من "بي سلبي" إلى "سي.سي.سي". ورجحت وكالة ستاندارد أند بورز استمرار تراجع ثقة المستثمرين ما لم تتمكن الحكومة من "تطبيق إصلاحات بنيوية لتقليل العجز في الموازنة وتحسين النشاط التجاري".

وقالت نهدية غوبتا نائبة مدير قسم التصنيف السيادي في ستاندارد أند بورز إن "ذلك يعني أننا قد نخفض التصنيف خلال ستة إلى 12 شهرا". ومع ذلك يرى بعض الاقتصاديين أن الوضع المالي لم يصر إلى مرحلة الخطر رغم الثمن الباهظ لحماية استمرار ربط الليرة بالدولار. ويعتقد هؤلاء أن مصرف

اتسعت المخاوف من عجز الحكومة اللبنانية عن مواصلة دفع ثمن تثبيت سعر الليرة مقابل الدولار، رغم أنه يمثل حائط الصد الأخير لمنع انهيار الاقتصاد. ويرجح المحللون احتمال تدهور قيمة الليرة إذا ما تم فك ارتباطها بالدولار، في ظل المراجعات السلبية لتصنيف ديون البلاد من قبل الوكالات العالمية.

بيروت - تنهمك الأسواق والمستثمرون والمحللون في تقدير حجم المخاوف التي تواجه الليرة اللبنانية وإمكانية تدهور قيمتها، في ظل استمرار شح الدولار واتساع الفجوة بين السعر الرسمي والأسعار المتداولة في السوق السوداء. وياتي ذلك بعد أن قلصت المصارف

في الأسابيع الأخيرة عمليات بيع الدولار، الذي يستخدم بكثافة بالتوازي مع الليرة في كافة العمليات المصرفية والتجارية. وبت من شبه المستحيل سحب الدولار من أجهزة الصرف الآلي.

وأثار ذلك حالة هلع لدى المواطنين الذين ارتفع طلبهم على الدولار كونهم يسدون أقساطا وفواتير عدة بهذه العملة، ولدى أصحاب محطات الوقود ومستوردي الدقيق والأدوية الذين يدفعون قواتيرهم بالدولار.

وقال "لا نعرف إذا كان كل هذا الاستيراد للاستهلاك المحلي"، في إشارة إلى عمليات التهريب إلى سوريا.

وسمح مصرف لبنان في تعميم أصدره الأسبوع الماضي بتوفير الدولار للمصارف التجارية لدعم استيراد المشتقات النفطية والقمح والأدوية للحد من تداعيات الأزمة.

وتأتي هذه التطورات في ظل تراجع معدل النمو وارتفاع معدلات

STANDARD & POOR'S  
قد نخفض تصنيف  
لبنان السيادي خلال 6  
إلى 12 شهرا

وأحدث شح الدولار فجوة بين السعر الرسمي لليرة وأسعار السوق السوداء، رغم تثبيت أسعار الصرف منذ عام 1997 لمنع انهيار الليرة، الذي حدث

## الحريري يتجه إلى أبوظبي بحثا عن حلول اقتصادية

11 بالمئة من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى لبنان. وأضاف أن حوالي 29 بالمئة من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى لبنان جاءت من منطقة الشرق الأوسط، وأن ثلثها تقريبا جاء من الإمارات.

وأوضح أن التجارة الثنائية بين البلدين بلغت خلال الأشهر السبعة الأولى من العام الحالي نحو 598 مليون دولار، وهي تمثل صادرات إماراتية بقيمة 343 مليون دولار، مقابل صادرات لبنانية بقيمة 255 مليون دولار.

وأكد أن الإمارات تسعى إلى تعزيز استثماراتها لتشمل مجالات جديدة، مثل الطاقة والمناطق الحرة من أجل الإسهام في زيادة ثقة المستثمرين من الدول الأخرى لدخول السوق اللبنانية، ومساعدتها على التغلب على الأوضاع الاقتصادية.

إصلاحات اقتصادية. ويبدو الحريري في حلقة مفرغة لأن الدعم الخارجي مرتبط بالإصلاحات الاقتصادية الداخلية، وتشديد معايير الموازنة لمعالجة الاختلالات المالية العميقة، مثل عجز الموازنة ومواجهة أعباء الديون الكبيرة.



سعد الحريري بدأ من أبوظبي جولة خليجية وأوروبية للشد الدعم الاقتصادي للبنان

وفتح أفاق جديدة للتعاون في عدة قطاعات حيوية.

ويقول محللون إن الحصول على دعم خليجي يمكن أن يمثل حبل إنقاذ للاقتصاد اللبناني، رغم أن الصراع السياسي في بيروت ونفوذ حزب الله الموالي لإيران يمكن أن يعرقل حصول بيروت على الدعم الذي تحتاجه.

ويقول محللون إن الزيارات الخارجية أصبحت أكبر الأدوات التي يقوم بها الحريري كرئيس للحكومة بعد الإخفاقات الكبيرة داخليا، واستمرار التوتر بين الأطراف السياسية المتنازعة في الداخل.

ومن المقرر أن تشمل جولة الحريري عددا من العواصم الخليجية والأوروبية لحشد الدعم الاقتصادي، في وقت تتواصل فيه الخلافات تحاصر مناقشات مشروع موازنة 2020 وسبل إجراء

أبوظبي - بدأ وفد لبناني حكومي كبير، برئاسة رئيس الوزراء سعد الحريري، في أبوظبي جولة خليجية وأوروبية للبحث عن حلول للأزمة الاقتصادية والمالية الخانقة، التي تعاني منها البلاد وتضعها على حافة الإفلاس. وذكرت وكالة أنباء الإمارات أن الحريري سوف يلتقي بولي عهد أبوظبي الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ويشارك في مؤتمر الاستثمار الإماراتي اللبناني الذي يعقد اليوم الاثنين في أبوظبي، بمشاركة عدد كبير من الوزراء والمسؤولين ورجال الأعمال من البلدين.

ويرأس الحريري وفدا لبنانيا رفيع المستوى يضم 6 وزراء إلى جانب حاكم مصرف لبنان، ونحو 50 شخصية مصرفية واقتصادية للمشاركة في المؤتمر الذي يهدف إلى تبادل الخبرات،